

ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر و انعكاساتها على البنية الاجتماعية و الثقافية التقليدية في منطقة الأوراس

سوالمية عبد الرحمان

جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية (الجزائر)

الملخص:

إن التنمية الريفية في مفهومها الأوسع هي تغير اجتماعي مخطط و موجه نحو الوصول لأفضل استثمار لموارد المجتمع بهدف وضع مستوى المعيشة المادية لأبنائه و تحسين نوعية حياتهم ثقافيا، و الجزائر رغم انتهاجها عدد لا بأس به من الاستراتيجيات و السياسات التنموية المتعاقبة في محاولتها لتطوير و تحقيق الفاعلية غير أنها عرفت جملة من الاختلالات و المشاكل انعكست بدورها على الجانب التنموي و الاجتماعي للريف ولذلك سوف نقوم بدراسة و معرفة مدى تطبيقها على أرض الواقع و كذا مدى انعكاساتها على المستويات الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية...إخ

الكلمات المفتاحية : التنمية الريفية المستدامة، المجتمع الريفي، البناء الاجتماعي و الثقافي في الريف الجزائري.

الملخص:

In its wide definition, rural development is a Plainfield and directed social changement towards a best investment of the social resources to provide a best life income to his children and improve their quality of life culturally.

Algeria, despite the adoption of a good number of strategies and successive development policies in its attempt to develop and achieve effectiveness has experience a huge amount of imbalances and problems which in turn reflected on the development and social side of the countryside, Therefore, we will study and know the extent of its application on the ground and the extent of its implications on the cultural, economic and social levels.

Keywords: sustainable rural développement, rural society, social and cultural construction in the Algerian countryside.

Résumé:

Le développement rural dans le concept plus large est prévu le changement social, et certains accès au meilleur investissement des ressources de l'invite de la communauté afin de développer le niveau des normes de vie matérielles de sa population, et l'Algérie en dépit de poursuivre un certain nombre de stratégies et de politiques de développement successives dans sa tentative de développer et d'atteindre l'efficacité Cependant, elle a connu un certain nombre de déséquilibres et les problèmes ont eu un impact sur le plan du développement et du système sociales, mais la pièce, nous allons examiner et déterminer l'application sur le terrain et ainsi que l'étendue de son impact sur les plans culturel, économique et social.

Mots-clés: développement rural durable, société rurale, construction sociale et culturelle dans la campagne algérienne.

أولا - الإطار المنهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة: لقد عرف العالم بعد سقوط الكتلة الاشتراكية (المعسكر الشيوعي) تحولات جذرية على مختلف المستويات الإيديولوجية و السياسية و الاقتصادية الأمر الذي انجر عنه تبني مجموعة من الدول لسياسة (اقتصاد السوق) بدل التسيير المخطط المركزي الذي يتم وفق التوجه الاشتراكي تحت غطاء (العولمة) من خلال تحطيم جميع أشكال الحدود في وجه المبادرة و الاستثمار و التبادل، سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو بين الدول، و كان الهدف الاقتصادي أولى من جميع الأهداف الأخرى كالثقافة و المجتمع... الخ.

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت العديد من التحولات خلال فترة الستينات أي بعد الاستقلال إذ حاولت تكييف المجتمع (اقتصاديا و اجتماعيا) مع هذه التغيرات شاملة جميع القطاعات (الصناعة، التجارة، الفلاحة)، و لهذا حاولت الجزائر النهوض بالريف و ذلك بتبني العديد من السياسات التنموية المتعاقبة و المواثيق الرسمية و المجالات الإعلامية الوطنية و التي ما فتئت تحت الأفراد و الجماعات على وجوب التحكم في شروط التنمية و التقدم من أجل حياة أفضل و المحافظة على العادات و التقاليد السائدة في المجتمع الجزائري، و ذلك من خلال جملة من السياسات منها التسيير الذاتي (1962- 1970)، ثلثها الثورة الزراعية (1971- 1980) و التي كانت قائمة على شكل تعاونيات الثورة الزراعية ثم الاستراتيجية التنموية (1971- 1980) و سياسة الإجراءات و التعديل الهيكلي (1990-2000)، لقد كان الهدف الأساسي من هذه السياسات هو التغيير الجذري إلا أنها لم تمس كافة جوانب الريف الجزائري الشيء الذي جعل مناطق ريفية بمعزل عن تخطيط الدولة، كما أن تلك المناطق لم تأم في الأراضى حيث تسودها الزراعة التقليدية المعتمدة على الملكية العائلية الصغيرة.

كما شرعت الجزائر بإعداد استراتيجية تنموية مبنية على المدى البعيد، و هي عبارة عن مخطط وطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي شرع في تنفيذه شهر سبتمبر 2000 و هذا بغية القضاء على جل المشاكل التي يعاني منها الريف و المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة و تحقيق الأمن الغذائي و ترقية الصناعة التقليدية و الحرف و كذا المحافظة على عادات و تقاليد المجتمع الريفي الجزائري، و انطلقت هاته السياسة و التي تعرف بسياسة التنمية الريفية المستدامة أو سياسة (التجديد الريفي) بصفة رسمية سنة 2003 و التي تحتوي على مجموعة من الآليات استحدثت من أجل تطبيقها منها (البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر... الخ) و لكن السؤال الذي يطرح نفسه:

ماهي انعكاسات ديناميكية التنمية الريفية المستدامة على البنية الاجتماعية و الثقافية في منطقة الأوراس؟

الأسئلة الفرعية:

➤ ما مدى أداء كل آلية لوظيفتها المنوطة بها؟

➤ ما هي انعكاسات هذه الآليات على البناء الاجتماعي و البناء الثقافي في المجتمع الريفي؟

2- أهداف الدراسة

1- محاولة وصف وتحليل أهم الآثار وآليات هاته السياسة وانعكاساتها على البناء الاجتماعي والثقافي في الريف الجزائري.

2- معرفة كيفية تطبيق آليات الإستراتيجية وكذا طرق الاستفادة من برامج دعم الدولة.

3- رصد آراء الفلاحين حول الإستراتيجية وتحديد مفهوم التنمية في المنطقة.

4- لفت الانتباه إلى نمط هام في المجتمع وهو الريف ومحاولة الوقوف على أهم التغيرات التي تحدث بداخله.

3- تحديد مفاهيم الموضوع

- **الاستراتيجية:** هي ذلك النسق الكلي الذي يعتمد على مجموعة من المدخلات أي العناصر البشرية والمادية بمعنى آخر الأفكار والتعليمات الواجب الاعتماد عليها وتطبيقها لتحقيق ما يمكن تحقيقه من نتائج وأهداف وخطط تساهم كلها في تحقيق أكبر قدر من المنفعة (علي رحالي: 2001، ص 42).

- **التنمية:** هي: "عملية تسند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث وبهذا المعنى فالمجتمع المتقدم يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي الواسع النطاق والتحضر والتعليم، الحراك الاجتماعي فضلا عن التوحدات الشعبية مع التاريخ، وبمعنى آخر فإن التنمية تفترض بعض الخصائص منها الدينامية، والتغير والتصنيع والاستقلال والتأثير والقوة والوحدة الداخلية وبغض النظر عن صدق هذا التعبير إلا أنه مشير إلى حقيقة أساسية هي أن التنمية عملية معقدة شاملة تضم فيها جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية..." (السيد الحسيني وآخرون، 1988، ص ص 13، 14).

- **الريف:** عرفه وايتسندرسون على أنه: "صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية" (محمد علاء الدين عبد القادر: 2003، ص 10، 11).

- **التنمية الريفية:** تعرف على أنها "إستراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي، وتساهم التنمية الريفية في تطوير الإنسان الريفي ليصبح أكثر قدرة وإقبالا وفهما للعمل، وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية وبناء اجتماعي في المنطقة. (عبد الحميد بوقصاص: ص ص 334، 335).

التنمية الريفية المستدامة: هي عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير...". (محمد علاء الدين عبد القادر: ص 09).

4- مجالات الدراسة

4-1 المجال الزمني: تم النزول إلى الميدان بتاريخ 2016/07/14 وتوزيع الاستمارة على عينة من مجتمع الدراسة و التي اخترنا ان تكون في ذراع اذكار بلدية القيقبة، الا انه واجهتنا بعض الصعوبات في توزيعها بسبب عدم وعي هذه الفئة بمعنى الاستمارة و رفض البعض الإجابة على الأسئلة و دامت العملية الميدانية مدة شهرين.

4-2 المجال المكاني للدراسة: تم توزيع الاستمارة على أرباب اسر سكان قرية ذراع اذكار بلدية القيقبة ولاية باتنة.

4-3 المنهج وعينة البحث اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، فهو يقوم على وصف ظاهرة ما للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة و استخلاص النتائج وتعميمها، ولذلك تم اختيار هذا المنهج لدراسة ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر و انعكاساتها على البنية الاجتماعية و الثقافية التقليدية في منطقة الأوراس لقد قمنا بالاعتماد على المسح الشامل لمجموع العائلات الذي يبلغ عددها 53 أسرة.

5- أدوات جمع البيانات: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على

- الملاحظة المباشرة أثناء جمع البيانات

- المقابلة مع أفراد العينة أثناء جمع البيانات

ثانيا/ الاطار النظري للدراسة:

سياسات التنمية الريفية في الجزائر

1- التنمية الريفية قبل الاستقلال: لقد عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا بها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية، دون أن يكون داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها، وكان نظام الملكية في الريف قبل عام 1830 بسيطا يعتمد على: العرف، التقاليد، القانون الإسلامي... الخ ويقوم على أربعة فئات: أرض البايك وأرض الجماعة(العروش)، أرض الحبوس و الخاصة (الملك).

- ملكية الأرض الجماعية (العرش) تسود في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة والرعي... الخ

-أراضي الحبوس (الوقف) كانت حكرا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص.(محمد سويدي: ص 76).

- أرض الدولة (البايك) فهي الأرض الوحيدة التي كان لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري وقد سميت بهذا الاسم تمييزا لها عن غيرها من الأراضي.

- أما فيما يخص أراضي الملك التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية ويتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل البحري .

وبهذه العملية المنظمة وطويلة الأمد، أدت حركة الاستيطان إلى تشتيت النمط الزراعي والبناء الاجتماعي عن طريق سن القوانين التي تسمح ببيع أراضي المؤسسات الدينية الإسلامية، وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل وأراضي الفلاحين.

الجدول (01): يوضح تطور ملكية الأوروبيين في الجزائر 1850-1951.

المساحة بالهكتار	السنة
150.000	1850
760.000	1870
1682 000	1900
2364 000	1930
2720.000	1940
2727 000	1951

وهكذا أدت هذه السياسة إلى تفنيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان وأصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين.(جبهة التحرير الوطني: 1968، ص 07).

ولقد دلت الإحصائيات أنه حتى سنة 1950 لم يكن في الريف الجزائري إلا حوالي 10% ممن يعملون بنظام الخماسية و 12% من الرعاة. أما العمال الذين يحصلون على أجور زراعية(دائمون وموسميون) فلم تتجاوز نسبتهم 12% سنة 1954، بالإضافة إلى وجود مليون من الريفيين العاطلين وهكذا لم يكن في الريف الجزائري سوى:

- 120 ألف عامل زراعي دائم يعملون في المتوسط 180 يوما في السنة.

- ولم يغير الاستقلال بصورة جوهرية من الوضع الذي كان عليه توزيع الأراضي إلا أن سياسة التسيير الذاتي أعطى مصداقية أكثر في التسيير مقارنة مع الوضع المتأزم خلال الفترة الاستعمارية.

2- سياسة التسيير الذاتي: عرف التسيير الذاتي على انه "المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي الرئيسية بأنه:" نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمثل محتواه الإيديولوجي السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول بمشاركتهم

المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمره إنتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من أرباح المنشأة لفائدة المجموعة وبإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية...". (جبهة التحرير الوطني: 1968، ص 07).

3- سياسة الثورة الزراعية 1971-1980: في إطار تطبيق الثورة الزراعية تم وضع بنية قانونية جديدة وقد تمثلت هذه البنية في تعاونيات " الثورة الزراعية" والتي بدأت وكأنها أكثر فعالية من البنية القديمة" التسيير الذاتي(عبد اللطيف بن أشنهو: 1982، ص 294).

ولقد تميزت هذه المرحلة بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي بـ0.88% واتخذت عدة إجراءات، ومنها خصوصا الثورة الزراعية في 1971 والتي استهدفت تحويل العالم الفلاحي والريفي وإدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتتمثل اختيارات الإستراتيجية التنموية وتوجهاتها في تدعيم الاستقلال الوطني وبناء اقتصاد قومي أكثر تحررا، بناء مجتمع اشتراكي يدخل علاقات اجتماعية جديدة للإنتاج ويضمن توزيعا عادلا لنتائج التنمية، مانحا الأولوية لرفع مستوى معيشة الفئات الأكثر حرمانا و تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة في مستوى معيشة وترقية الإنسان الجزائري ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فإن الاستراتيجية التنموية قد وجهت في اتجاهين يرميان إلى:تضييع قومي فادر على مضاعفة التوظيف و زراعة مهيكلة ومنتجة قادرة على الاستجابة للحاجات الغذائية المتنامية للشعب المتزايد بدوره بسرعة.(حسن بلقاسم بهلول: 1985، ص 94).

4- سياسة القرى الاشتراكية: في عملية بناء قرى الثورة الزراعية، التي تقرر خلال المخطط الرباعي الثاني إنجاز 1000 قرية نموذجية، وقد كانت الأعمال سائرة في بناء هذه القرى خلال 1973 وحتى تاريخ 15 نوفمبر 1973 كان عدد القرى التي تقدمت فيها أعمال الإنجاز هي 39 قرية.(محمد بلقاسم حسن بهلول: 1985، ص 314).

ولقد كان الهدف المعلن لسياسة القرى الاشتراكية التي انطلقت تماما مع تطبيق الثورة الزراعية المساعدة على تحسين شروط الحياة في الريف بالنسبة للمستفيدين أولا ثم بالنسبة للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم. (عبد اللطيف بن أشنهو: ص 119)

5- الإستراتيجية التنموية وتحسين نتائج القطاع العام 1981-1990: تميزت بداية هاته الفترة بتوقف التخطيط سنة 78-79 وتمت خلالها عمليات إحصاء وجرد وتقييم للفترة السابقة والتي أظهرت نتائج سلبية خاصة في ميدان الزراعة وشرع في إعداد المرحلة اللاحقة 80-90 بخطين خماسيتين 80-84 و85-89 والتي كان من المقرر أن تحدث تغييرا في توجهها حيث أن المعايير المستخدمة فيها لم تعد هي نفسها السابقة، وتم التخلي عن استراتيجية الصناعات المصنفة وتم التركيز على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الزراعي وإعطائه المكانة اللائقة به والتي طالما افتقدها، " وقررت الشروع في "خطة تنموية فلاحية بغرض أكبر إشباع للحاجات الغذائية وللتخفيف قدر الإمكان من الضغوط الملاحظة في سوق المواد الاستهلاكية، وهكذا يخفي الكلام هذه المرة الكلام عن الاكتفاء الذاتي وعن التصدير.(محمد حسن بلقاسم بهلول: ص 66)

6- إجراءات التعديل الهيكلي 1990-2000: من سنة 1987(انطلاق الإصلاحات) وحتى صيف 2000(بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)استندت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشرينات السابقة، ففي خضم اصلاحات 1988 وخاصة أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي ثم الشروع في إصلاحات مهمة،منها إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات وتفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملة الصعبة، وكذا تحرير الأسعار وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار.

7- إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة: هي عبارة عن مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي شرع في تنفيذه شهر سبتمبر 2000 بغية تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفروع الإنتاج المدعمة كما جاءت هاته الإستراتيجية لإنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين وترقية الصناعة التقليدية وحرف الريفيين عن طريق تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي⁽¹⁾. (رشيد بن عيسى: 2004 ، ص 10).

كما تعتبر هاته الإستراتيجية وسيلة للتكفل بالحاجات الحقيقية للسكان الذين يعانون من شعور عميق بالتهميش والإقصاء والتكفل بطموحهم إلى مزيد من التقدم والحدثة وقد تجلت ضرورة التنمية الريفية من أجل التصدي لأوضاع نشأت في السنوات الأخيرة التي تفاقمت كثيرا مثل الاستقطاب المفرط في بعض جهات البلاد وانحسار السكان عن بعض الفضاءات الريفية ركود الحياة فيها. (رشيد بن عيسى: ص 34).

إن إستراتيجية التنمية الريفية التي انطلقت بصفة رسمية سنة 2003 هي المحصلة الإستراتيجية التي تضمن التركيب والتلاحم لمفاهيم التنمية التي سادت أو كانت سائدة في المنطقة وذلك عن طريق:

- ✓ ترقية فكرة الإقليم وتأخذ في الحسبان التطور الخاص لكل فضاء ريفي.
- ✓ العمل الجوّاري للإقامة أو تدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية وتعميق الممارسة الديمقراطية.
- ✓ التكامل والتلاحم بين التدخلات في الوسط الريفي.
- ✓ ترقية أدوات جديدة للتخطيط الفضائي على المستوى البلدي والولائي والجهوي.

ثالثا - الجانب الميداني للدراسة:

المحور الأول: مدى أداء كل آليات التنمية لوظيفتها المنوطة بها؟

جدول رقم 03: خاص بالخدمات الارتكازية

الاتصال		تم		لا		المجموع	
ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
المياه الصالحة للشرب	35	66.03	18	33.97	53	100	53
الطاقة الكهربائية	50	94.33	03	05.66	53	100	53
المعرفة	53	100	00	00	53	100	53
عزل المدينة	00	00	53	100	53	100	53

إن الجدول الذي بين أيدينا هو عبارة عن جدول مركب يحتوي على أربعة أسئلة مغلقة حول الخدمات الارتكازية في المنطقة إذ نجد غالبية سكان المنطقة أو الفئة المبحوثة أقرت بنسبة عالية على توفر المياه الصالحة للشرب والطاقة الكهربائية وذلك بالنسب المتتالية التالية (66.03-94.33%) وهو دليل على حركية التنمية التي تعرفها المنطقة وسهر السلطات المحلية المعنية بالبلدية على تحقيق التنمية الشاملة في البلدة. في حين أقرت مجموع الفئة المبحوثة على وجود مدرسة قريبة من المساكن بعدما كانت تعاني من البعد عن مقر السكن؛ الشيء الذي يصعب على التلاميذ الالتحاق بالمدرسة، كما نجد أن نسبة الفئة المبحوثة التي أقرت بعدم توفر غاز المدينة قدرت بـ: 100%.

جدول رقم 04: خاص ببرامج دعم الدولة

الاحتمال	نعم ت ن م	لا ت ن م	المجموع ت ن م
الصندوق الوطني للسكن	30	23	53
وكالة دعم وتشغيل الشباب	18	35	53
وكالة التنمية الاجتماعية (القرض لبييط)	05	48	90.57
الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية	07	46	86.8
صندوق التنمية الريفية والتصالح الأراضي	00	100	100

يعبر الجدول أعلاه أن أكبر نسبة هي التي استفادت من إعانات الصندوق الوطني للسكن وذلك بنسبة 57% أي استفادت من دعم البناء الريفي ، في حين أقرت فئة أخرى بنسبة تقدر بـ: 18% من وكالة دعم تشغيل الشباب الذين فتحوا ورشات حرفية وتجارية وتربية الدواجن وغيرها من المهن ؛ الشيء الذي خلق فرص عمل حديثة، في حين أكدت جل الفئة المبحوثة عدم حصولها على برامج دعم الدولة ونقصد(نظام وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية، صندوق التنمية الريفية والتصالح الأراضي عن طريق الامتياز) والتي هي عبارة عن برامج حدية النشأة وهذا ما عطل الاستفادة من هاته البرامج.

جدول رقم 05 : يوضح أسباب عدم الاستفادة من برامج دعم الدولة

الاحتمال	التكرار	%
وجود عراقيل إدارية	41	77.36
عدم الحاجة له	03	05.66
عدم توفيق الشروط الضرورية	09	17.00
المجموع	53	100

التعليق: إن نص السؤال كان عبارة عن سؤال مفتوح ، الشيء الذي أدى إلى تنوع في الآراء والاتجاهات مما دفعنا إلى تصنيف تلك الإجابات وفقا للاحتمالات الواردة في الجدول نجد أن أعلى نسبة قدرت بـ: 77.36% والذي أقرت الفئة المبحوثة من خلاله وجود عراقيل إدارية وسوء تسيير للملفات على مستوى الجهات المعنية ، إذ برغم طول المدة الزمنية التي مضت على وضع الملفات ، إلا لم يوافق عليها إلى حد اليوم، في حين أقرت فئة أخرى من المبحوثين بعدم استيفائها للشروط الضرورية للاستفادة رغم حاجتها الماسة لمثل هاته البرامج المدعمة من طرف الدولة وذلك بنسبة قدرت بـ: 17.00%

المحور الثاني: انعكاسات آليات التنمية على البناء الاجتماعي و الثقافي في المنطقة

جدول رقم 06 : يوضح ملكية المسكن

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
ملك خاص	32	60.38
إيجار	05	09.43
جماعي	16	30.19
المجموع	53	100

التعليق: من خلال الجدول الذي بين أيدينا أن أكبر نسبة هي وهي تمثل الملكية الخاصة لسكن المبحوثين والتي حصلوا عليها عن طريق شراء قطعة أرض وبنائها أو الاستفادة من دعم البناء الريفي الذي تخصصه الدولة لسكان الأرياف بنسبة 60.38 كما نجد نسبة قدرت بـ: 30.19 تسكن ضمن سكنات جماعية في كنف الأسرة الكبيرة من جهة وعدم قدرتها على تأسيس سكن فردي.

جدول رقم 07: يوضح طبيعة العلاقة مع الجيران

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
قراية	36	68
انساب	11	21
جيران	06	11
المجموع	53	100%

التعليق: يبين الجدول طبيعة العلاقة مع الجيران مبنية على القرابة، وذلك بنسبة 68% ، تليها انساب بنسبة 21% ، ثم جيران بـ: 11% ، فالفرد الريفي بطبيعته بحب جيرانه وذويه وأبناء جهته ويعتبرون أنفسهم أسرة واحدة، فهم يقصدون بعضهم للتزفيه في المناسبات والأعياد وغيرها.

جدول رقم 08: يوضح تبادل الزيارات مع الجيران

الاحتمال	ت	%	الاحتمال	التكرار	%
نعم	46	87	أعياد	18	39
			أفراح	16	35
			زيارات عادية	10	22
			أخرى	02	04
لا	07	13	خلافات	02	28
			عدم الثقة	03	44
			عدم القرابة	02	28
المج	53	100%	المج	53	100%

التعليق: يوضح الجدول أعلاه والمتعلق بتبادل الزيارات مع الجيران، إذ نجد أن النسبة الأكبر أجابت بنعم بـ: 87% وهذا دليل ورمز على عمق الريف في نفسية المبحوثين حيث أن نسبة 39% من المبحوثين الذين أجابوا بنعم أقرروا بأن الزيارات تكون عادية وهذا لعامل القرابة ، أما الذين أجابوا بالسلب فكانت نسبتهم 13% وهو الذين لا يقومون بزيارة جيرانهم ، حيث أن جل الفئة المبحوثة ويمثلون نسبة 44% برروا بعدم الثقة فيما بينهم وبين الجيران، و 28% أجابوا بوجود خلافات مع الجيران 28% بعدم القرابة مع الجيران.

جدول رقم 09 : يوضح المعالجة في حالة المرض:

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية %
الطب الحديث	33	62
طب الأعشاب	07	13
الرقية	03	06
جميعهم	10	19
المجموع	53	100%

من خلال الجدول الخاص بطرق المعالجة أثناء مرض أحد أفراد الأسرة فتجد أنهم يلجؤون إلى الطبيب وذلك بنسبة 62% وهو ما يبرز اكتساب الأسر الريفية صفة الحضارية وذلك من خلال اهتمامها بالصحة الأسرية ، كما أن وجود فئة متعلمة ضمن أفراد الأسرة أعط صبغة علمية في نمط العلاج داخل الأسرة ، هذا ونجد أن هناك فئة أخرى من الفئة المبحوثة والتي قدرت نسبتها بـ: 19% تستخدم كل لطرق في العلاج أي(الطب ، الطب البديل، الرقية) وهذا حسب دواعي كل حالة من الحالات المرضية، فيلجؤون إلى استعمال بغض الحشائش والعقاقير وفي هذه الحالة السريع في البيت باستعمال بعض الأعشاب المتوارثة ، ضف إلى ذلك ؛ يلجا الكثير من المبحوثين إلى استخدام الرقية الشرعية وهذا أملا في التداوي والشفاء.

جدول رقم 10: يوضح الرأي حول التعليم

الاحتمال	التكرار	النسبة
ضروري	53	100%
غير ضروري	00	00%
المجموع	53	100%

يبين الجدول الذي بين أيدينا أن أغلبية المبحوثين أقروا بضرورة التعليم وذلك بنسبة 100% إذ تقطنوا وتبهبوا إلى ضرورة التعليم بعدما كانوا في الماضي لا يولون اهتمام للتعليم وبذلك فقد تغيرت نظرتهم إلى تعليم البنات وتركهن يكملن دراستهم وتفضيل المرأة المتعلمة على المرأة الجاهلة الأمية والذي ينعكس في تفكيرها وتدبيرها وتربية أطفالها وكذلك إعطاء فرص أكبر للذكور أيضا لإكمال الدراسة وتغييرت النظرة إليهم على أنهم مصدر لليد العاملة الفلاحية.

جدول رقم 11: يرضخ مظاهر الحياة الثقافية في المنطقة

الاحتمال	نعم	لا	المجموع	
			ن	%
القيام بالأفراح بالطريقة التقليدية	32	21	53	100%
حضور "الزردة" في المنطقة	08	45	53	100%
القيام بالتوزيع (التعاون)	47	06	53	100%
إحضار الأكلات الشعبية	50	03	53	100%
استخدام الأواني التقليدية	31	22	53	100%

يتبين من الجدول أعلاه المتعلق بمظاهر الحياة الثقافية في المنطقة ان إقامة المبحوثين للأفراح بالطريقة التقليدية الذين أقروا "بنعم" والتي كانت نسبتهم هي الأكبر والممثلة بـ: 60% والذين يعترضون ويفتخرون بها لأنها تمثل ماضيهم الجميل وأصالتهم التي نشؤوا عليها مرتبطين بمسقط رأسهم حيث ما زالت عادات الزواج المتعارف عليها في الريف كإحضار الفرقة الشعبية "الرحابة" والغناء بالطريقة التقليدية "الزردة و البندير" إلى غيرها من المظاهر الاحتفالية والتي هي من أهم ميزات المجتمع الريفي.

- أما بحضور المبحوثين الزردة في الريف نلاحظ أن النسبة الأكبر بينهم أقروا بعدم حضورهم لها وذلك بنسبة 75% وهذا دليل على موجة التحضر التي مست سكان المنطقة وسعيهم المتواصل وراء لقمة العيش يجعلهم غير مهتمين لما يحدث في الريف، كما أنهم أصبحوا يعتبرون "الزردة" من الماضي ولا يؤمنون بها ولا بالأضرحة والأولياء... إلخ

- يتبين من الجدول أعلاه المتعلق بإقامة المبحوثين لتوزيع أن الذي أقروا بنعم تقدر نسبتهم بـ: 89% وهو دليل على أن الأسر الريفية ما زالت على تواصل مستمر مع تاريخ آبائهم وأجددهم الذين ورثوها منذ أمد التاريخ والتوزيع هي عمل تضامني تعاوني يقوم به سكان المنطقة خاصة في موسم الحصاد أي في فصل الصيف أو موسم الحرث في فصل الخريف.

- من خلال تفحصنا للجدول المتعلق بنوعية الأكلات الشعبية التي يحضرها المبحوثين نلاحظ أن أكبر نسبة أجابت بنعم وقدرت بـ: 95% وما يمكن استخلاصه أن المبحوثين لا زالوا محافظين على أصالتهم وعاداتهم وتقاليدهم إذ ما زالوا

يقومون بتحضير الأكلات الشعبية كالكسكي والشخشوخة والعيش والغرايف.. إلخ ويجدونها أحسن من الأكلات العصرية حيث يقومون بتحضيرها في المنزل وكذا تخزينها (الكسكي - الشخشوخة، المقطفة... إلخ) كمؤونة لوقت الحاجة أو الفصول الباردة لاستهلاكها وهي تخص العائلات سواء ذات الدخل المنخفض أو المرتفع.

- يتضح من الجدول المتعلق بمدى استخدام المبحوثين للأواني التقليدية ان أكبر نسبة للذين يستخدمونها وكان ذلك بـ: 58.50% ولكن لم يعد استخدامها كما كان في الماضي ففي حالات يمكن أن يستخدم للزينة كبعض الأواني الفخارية، أو يستخدمونها موسميا كشهر رمضان في طهي بعض المأكولات كالشربة في "التاجرة" "الطنجرة الفخارية" أو في الصيف كاستخدام "البراد" وهي قارورة فخارية لشرب الماء.. وهذا كله محاولة منهم لإحياء تراث الماضي وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تمسكهم بأصالة تراثهم .

الخاتمة:

إن من خلال قراءة نتائج البحث المجسدة للفرضيات الفرعية (تساؤلات الدراسة) و توظيفها للمساهمة بشكل فعال في صياغة و بلورة الطرح العملي و ذلك في موضوع الدراسة ديناميكية التنمية المستدامة في الجزائر و انعكاساتها على البنية الاجتماعية و الثقافية التقليدية في منطقة الأوراس أين قمنا بدراسة ميدانية بقرية ذراع اذكار نموذجا، نجد أن هذه ديناميكية من أنجع السياسات المطبقة في الجانب الريفي منذ الاستقلال إلا أنه لحداتها لم تطبق جل الآليات لاستكمال بناء دعائم هذه الاستراتيجية، كما أن هذه الأخيرة لم تنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية و الخصائص الثقافية لسكان الريف و هذا ما أكدته فرضيات الدراسة (تساؤلات الدراسة).

قائمة المراجع

- علي رحالي وإلهام يحيوي: الجودة والسوق، مجلة الأخلاق بجامعة باجي مختار، عنبة، عدد مارس 2001.
- محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003،
- السيد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، در المعارف بمصر، ط3، 1988.
- عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية في العالم الثالث، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة،
- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري "تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت،
- جبهة التحرير الوطني: المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي، الجزائر، 1968
- عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- حسن بلقاسم بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر "تحديده ونظام دمج في الثورة الصناعية"، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985،
- محمد بلقاسم حسن بهلول: القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمج في الثورة الصناعية)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- رشيد بن عيسى: إعداد وتنفيذ مشروع جوارى للتنمية الريفية، 2004، الجزائر.